

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ م
بشأن المرور على الطرق العامة

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م ،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤م في شأن المرور على الطرق العامة ،
المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥م والقانون الصادر في ٧ ربيع الاول ١٣٨٧ هـ
الموافق ١٥ يونيه ١٩٦٧ م ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات والداخلية والحكم المحلى ، وموافقة
رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى

قانون المرور على الطرق العامة

الفصل الاول

في الترخيص بالمركبات الآلية

مادة (١)

تعتبر مركبة آليه في تطبيق أحكام هذا القانون كل مركبة ذات محرك
آلى معدة للسير على الطرق العامة عدا السكك الحديدية ، وكل مركبة مقطورة
باحدى المركبات الآلية .

ويعتبر من الطرق العامة في تطبيق أحكام هذا القانون الطرق والمسالك
الصالحة لمرور المركبات داخل المزارع والمنشآت العامة أو الخاصة وما في
حكمها .

مادة (٢)

تقسم المركبات الآلية الى الانواع الآتية :

- ١ - سيارة خاصة « ملاكى » - وهى المعدة للاستعمال الشخصى .
 - ٢ - سيارة أجرة - وهى المعدة لنقل سبعة ركاب فأقل بالاجر .
 - ٣ - سيارة حافلة - وهى المعدة للنقل العام أو الخاص للركاب أو لنقل الركاب فى رحلات سياحية .
 - ٤ - سيارة نقل بضائع - وهى المعدة لنقل البضائع والمهمات والحيوانات سواء كانت مخصصة للاستعمال الخاص أو للنقل باجرة ، ويجوز لهذه السيارة حمل بعض الركاب فى الحدود التى يقررها وزير المواصلات بلائحه منه .
 - ٥ - سيارة جرارة - وهى المعدة لجر المركبات المقطورة ، ولا يسمح تصميمها بوضع أية حمولة عليها .
 - ٦ - مركبة مقطورة - وهى المعدة للسير على عجلتين فأكثر بمركبة آلية .
 - ٧ - دراجه نارية - وهى المعدة للسير على عجلتين أو ثلاث عجلات ، ولا يكون تصميمها على شكل سيارة مهما بلغت قوة المحرك .
- ولوزير المواصلات بقرار منه الحاق أى نوع آخر من المركبات الآلية باحد الانواع المذكورة فى هذه المادة .

مادة (٣)

- ١ - مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التى تكون الجمهورية العربية الليبية طرفاً فيها ، لا يجوز تسيير أية مركبة آلية على الطرق العامة دون ترخيص بذلك من أحد مكاتب الترخيص التابعة للإدارة العامة للنقل ويطلق عليه « ترخيص المركبة » .

٣٠٠٠

- ٢ - وتحدد رسوم الترخيص بقرار من وزير المواصلات على الا يجاوز الرسم في السنة الحدود الآتية :-
- أ (١٢ جنيه للسيارة الخاصة .
 - ب (١٨ جنيه للسيارة الاجرة .
 - ج (٢٤ جنيه للسيارة الحافلة .
 - د (٤ جنيه عن كل طن من الحمولة المقررة لسيارة نقل البضائع .
 - هـ (٥٠ جنيه للسيارة الحرارة .
 - و (٤ جنيه عن كل طن من الحمولة المقررة للمركبة المقطورة .
 - ز (جنيه واحد للدراجة النارية .

مادة (٤)

يقدم طلب ترخيص المركبة الآلية من مالكيها أو من وكيله على النموذج الخاص الذي تعده وزارة المواصلات لهذا الغرض ، ويجب أن يرفق بطلب الترخيص المستند الدال على ملكية الطالب للمركبة ، وكذلك التوكيل في حالة تقديم الطلب من وكيل نيابة عن المالك ، واذا كانت المركبة ستستخدم في أى غرض من الاغراض المذكورة فيما بعد يجب أن يرفق بطلب ترخيصها أيضاً المستندات الآتية :-

أ (اذا كانت المركبة ستستخدم كسيارة أجرة يجب أن يرفق بطلب ترخيصها ايضاً رخصة صادرة من البلدية المختصة تحول الطالب بموجبها استخدام المركبة في هذا الغرض داخل حدود البلدية ، واذا كانت حدود السير تجاوز البلدية الى بلدية أخرى أو أكثر يجب أن يرفق بالطلب موافقة كتابية صادرة من وزارة المواصلات ، تحول الطالب استخدام المركبة على الخطوط المذكورة .

ب (اذا كانت المركبة ستستخدم لاغراض سياحية ، يجب أن يرفق بالطلب موافقة كتابية من وزارة الاقتصاد تحول الطالب

استخدامها في هذا الغرض ، وذلك فضلا عما ورد في
الفقرة « أ » المتقدمة .

مادة (٥)

- ١ - تقدم المركبة الآلية المطلوب الترخيص لها لفحصها فنياً في الزمان
والمكان اللذين يحددهما مكتب الترخيص .
- ٢ - ويشمل الفحص الفني تجرية أجهزة المركبة والتحقق من استيفائها
لشروط المائة والامن التي تحدد بقرار من وزير المواصلات .

مادة (٦)

إذا ثبت من الفحص الفني أن المركبة الآلية غير صالحة فيخطر طالب
الترخيص كتابة برفض الطلب مع بيان الاسباب وذلك في خلال عشرة أيام
من تاريخ الفحص .

مادة (٧)

إذا ثبت من الفحص الفني صلاحية المركبة الآلية ، فعلى طالب الترخيص
أن يقدم وثيقة تأمين عنها ضد الحوادث لمدة الترخيص صادرة من إحدى
شركات التأمين المسجلة في الجمهورية العربية الليبية لمزاولة عمليات التأمين
على المركبات الآلية ، ووفقاً لاحكام قانون التأمين الاجبارى من المسؤولية
المدنية الناشئة من حوادث المركبات الآلية .

مادة (٨)

لا يجوز الترخيص لسيارة اجرة أو تجديد ترخيصها إذا مضى على صنعها
عشر سنوات .

مادة (٩)

- ١ - لا يجوز الترخيص لسيارة اجرة للعمل داخل حدود البلدية

الواحدة ما لم تكن مجهزة بعداد يوافق عليه مكتب الترخيص ، ويجوز لهذا المكتب ولشرطة المرور فحص العداد في أى وقت فإن وجد به خلل فتحجز اللوحتان المعدنيتان الى أن يتم اصلاح العداد أو الاستعاضة عنه بعداد سليم .

٢ - وتحدد تعريفه أجور سيارات الاجرة بقرار من المجلس البلدى فيما يختص بالنقل داخل حدود البلدية ، وبقرار من مجلس المحافظة فيما يختص بالنقل بين بلديتين أو أكثر في دائرة المحافظة وبقرار من وزير المواصلات فيما جاوز ذلك .

مادة (١٠)

تصدر التراخيص على النموذج المعد لذلك متضمناً البيانات التى يعينها وزير المواصلات بقرار منه ، وتدون هذه البيانات فى سجل خاص يحفظ لدى مكتب الترخيص كما تدون به كافة التغييرات التى تدخل على الترخيص . ويجب أن يحدد فى الترخيص أقصى وزن وارتفاع وعرض للحمولة بالنسبة لسيارات نقل البضائع ، وأقصى عدد للركاب المصرح بنقلهم بالنسبة لسيارات الركوب والدراجات النارية .

مادة (١١)

١ - يسرى الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ من هذا القانون لمدة سنة واحدة ويجب تجديده لنفس المدة وب نفس الشروط ويبدأ سريان الترخيص من تاريخ سداد الرسم المقرر له ، ويجوز لمالك المركبة تجديد الترخيص خلال الثلاثين يوماً السابقة على نهايته اذا كانت لديه ظروف تقتضى ذلك .

٢ - ولا يجوز لاي مركبة آليه مسجلة فى الجمهورية العربية الليبية مغادرة البلاد الا بترخيص خاص يحدد فيه مدة بقائها فى الخارج ، بحيث لا يجاوز سنة واحدة قابلة للتجديد ،

ويصدر هذا الترخيص من وزارة المواصلات ، واذا كانت مغادرة المركبة نهائية فيجب الحصول أيضاً على الترخيص بتصديرها نهائياً الى الخارج من وزارة الاقتصاد .

ويحدد وزير المواصلات بقرار خاص الشروط والاوضاع الخاصة بخروج المركبات من الجمهورية العربية الليبية وكيفية التصرف في ارقامها اذا كانت مغادرتها للبلاد نهائية .

مادة (١٢)

نصرف لمالك المركبة الآلية علامة مميزة للمدة التي دفعت عنها الرسوم ، ويجب وضع هذه العلامة في مكان بارز في المركبة الآلية يحدده مدير عام النقل .

مادة (١٣)

على مالك المركبة الآلية ابلاغ مكتب الترخيص بكتاب مسجل لكل تغيير يطرأ على محل اقامته و عنوانه ، خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .

مادة (١٤)

١ - على مالك المركبة الآلية ابلاغ مكتب الترخيص بكتاب مسجل عن أى تغيير في وجوه استعمال المركبة أو أوصافها أو استبدال جزء جوهري من اجزائها مما يترتب عليه تغيير البيانات المدونة بالترخيص وذلك فور حصوله ، وعلى المالك في هذه الحالة تقديم المركبة للفحص الفني خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ الابلاغ .

٢ - واذا كان من شأن التغيير المشار اليه في الفقرة السابقة زيادة الرسوم المقررة على المركبة الآلية فلا يجوز اجراؤه الا بعد

موافقة مكتب الترخيص على ذلك وتقديم المركبة للفحص الفني واداء فرق الرسوم من تاريخ الموافقة الى نهاية مدة الترخيص .
وإذا ضبطت مركبة آلية تستعمل على خلاف حكم هذه الفقرة فيعتبر ترخيصها ملغى من تلقاء نفسه وتسحب لوحاتها المعدنيتان ، ويلتزم مالكيها باداء فرق الرسوم عن كل مدة الترخيص .

مادة (١٥)

١ - يجب تجديد الترخيص في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدته بشرط تقديم وثيقة التأمين المشار اليها في المادة (٧) وسداد قيمة الغرامات الواجب اداؤها لمخالفة أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة بمقتضاه والتي لم يكن قد تم الوفاء بها عملاً بحكم المادة ٥٦ من هذا القانون .

٢ - تعفى من رسم الترخيص أو تجديده المركبة الآلية التي توقف عن السير لسبب من الاسباب مدة لا تقل عن سنة من تاريخ انتهاء ترخيصها شريطة أن تودع لدى الادارة العامة للنقل لوحاتها المعدنيتان وترخيص المركبة الخاص بها .

٣ - ويجب على مالك المركبة اخطار مكتب الترخيص بتوقفها عن السير نهائياً لعدم صلاحيتها للاستعمال وذلك خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ الاستغناء عنها لهذا السبب ، وفي هذه الحالة يلغى تسجيل المركبة ولا يجوز اعادته بأى حال من الاحوال .

مادة (١٦)

يجوز منح ترخيص تجارى لمن يزاولون تجارة المركبات الآلية أو اصلاحها أو صنعها وذلك بعد تقديم ما يثبت قيدهم في السجل التجارى ، ووثيقة التأمين المشار اليها في المادة (٧) ولا يجوز استعمال هذا الترخيص الا في الاحوال الآتية :

- أ (انتقال المركبة الآلية من المصنع أو مكان الوصول الى المحل التجارى .
ب (تجربة المركبة الآلية امام المشتري .
ج (انتقال المركبة الآلية الى محل التصليح وتجربتها بعد اصلاحها .
د (انتقال المركبة الآلية من المحل التجارى الى مكتب الترخيص .

مادة (١٧)

١ - يجوز التنازل عن الترخيص بشرط تقديم طلب بذلك من المتنازل اليه مصحوباً بعقد نقل الملكية والترخيص ، ووثيقة التأمين المشار اليها فى المادة (٧) ، وبعد سداد قيمة الغرامات الواجب اداؤها لمخالفة أحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه والتي لم تكن قد تم الوفاء بها عملاً بحكم المادة ٥٦ من هذا القانون .

٢ - **وعلى المتنازل اليه طلب نقل قيد الترخيص باسمه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التنازل ويظل المتنازل مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن ينقل الترخيص الى اسم المتنازل اليه .**

٣ - **ومع عدم الاخلال بحكم المادة ١١٤٩ من القانون المدنى يقيد حق الامتياز على المركبات الآلية لمصلحة البائع ، ويثبت ذلك فى ترخيص المركبة ، ولا يجوز لمشتري المركبة التى عليها حق امتياز للبائع التصرف فيها أو السفر بها الى خارج البلاد قبل شطب الامتياز أو حصوله على موافقة كتابية من البائع تحول ذلك.**

مادة (١٨)

- ١ - لوزير المواصلات بقرار منه تحديد لون مميز لاي نوع من المركبات الآلية عدا السيارات الخاصة .
٢ - لا يجوز لملاك السيارات الخاصة طلائها بلون يماثل اللون المحدد

لمركبات القوات المسلحة أو اللون المحدد لغيرها من المركبات الآلية وفقاً لحكم الفقرة السابقة .

مادة (١٩)

- ١ - يجب أن تحمل كل مركبة آلية اثناء سيرها على الطرق العامة لوحيتين معدنيتين يكتب عليهما رقم الترخيص ويثبت مكتب الترخيص احدهما في مقدمة المركبة والثانية في مؤخرتها أو في مؤخرة المقطورة كل ما كانت ملحقة بها .
- ٢ - ويجب أن تدمغ اللوحات بالعلامة الرسمية المخصصة لهذا الغرض من قبل وزارة المواصلات ولا يجوز حجب اللوحة عن النظر أو نزعها من مكانها المثبتة عليه أو تغييرها بأية صورة من الصور .
- ٣ - ويحدد وزير المواصلات بقرار منه شكل هذه اللوحات ومواصفاتها وألوانها المميزة والبيانات التي تدون عليها وطريقة تثبيتها على المركبات الآلية .

مادة (٢٠)

- ١ - تعتبر اللوحات المعدنية علامات رسمية مما تختص الدولة وحدها باعدادها ودمغها . ويحظر استعمال مالك المركبة لها على سبيل الانتفاع بها مقابل سداد الرسم المقرر الذي يحدده وزير المواصلات .
- ٢ - ويجب على مالك المركبة إعادة اللوحتين الى مكتب الترخيص المختص خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ استغنائه عن استعمال المركبة بسبب عدم صلاحيتها أو سحب ترخيصها أو لغير ذلك من الاسباب .
- ٣ - كما يجب على المالك أن يحظر المكتب المذكور أو أقرب مركز للشرطة عن فقده أو تلف احدى اللوحتين أو كلاهما لاي سبب من الاسباب ، واذا تلقى الاخطار مركز الشرطة وجب عليه

ابلاغ مكتب الترخيص المختص بهذا الاخطار خلال ثمان واربعين ساعة على الاكثر من تاريخ تلقي الاخطار .

الفصل الثاني

في الترخيص بقيادة المركبات الآلية

مادة (٢١)

- ١ - مع عدم الاخلال باحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الجمهورية العربية الليبية طرفاً فيها ، لا يجوز لاحد قيادة أى مركبة آلية دون الحصول على ترخيص بذلك من أحد مكاتب الترخيص التابعة للادارة العامة للنقل .
- ٢ - وتحدد رسوم الترخيص وتجديده بقرار من وزير المواصلات على أن لا يجاوز الرسم ثلاثة جنيهات .

مادة (٢٢)

- أولاً : تقسم تراخيص القيادة الى الانواع الآتية :
- أ (الدرجة الاولى) :
- وتقسم الى فئتين :

الفئة أ - وتختول تراخيص هذه الفئة حاملها قيادة الدراجات النارية التي يحدد وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلي أنواعها ومواصفاتها والقيود المفروضة عليها وشروط منحها بقرار خاص .

الفئة ب - وتختول تراخيص هذه الفئة حاملها قيادة السيارات الخاصة التي لا تزيد حمولتها على طن ونصف ، ولا يجاوز حجم مقطورتها عند وجودها حجم السيارة نفسها ، ولا تزيد حمولة المقطورة على ثلثي حمولة السيارة .

ب (الدرجة الثانية :

وتحول تراخيص هذه الدرجة حاملها قيادة سيارات الاجرة ، وسيارات نقل البضائع بدون مقطورة .

ج (الدرجة الثالثة :

وتحول تراخيص هذه الدرجة حاملها قيادة سيارات نقل البضائع بمقطورة أو سيارات الحافلات ، ولا تمنح هذه التراخيص الا بعد مضي ستين من تاريخ الحصول على رخصة من الدرجة الثانية .

د (الدرجة الرابعة :

وتقسم الى فئتين :

فئة أ - وتحول هذه الفئة حاملها قيادة الجرارات الزراعية .

فئة ب - وتحول هذه الفئة حاملها قيادة الروافع والآلات الثقيلة المستخدمة في شق وتعميد الطرق والحفر والحصادات والآلات الزراعية الثقيلة غير الجرارات الزراعية ، ويحدد وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والداخلية والحكم المحلي انواعها ومواصفاتها والقيود المفروضة عليها وشروط منحها بقرار خاص .

لانيا : ١ - يحول الترخيص من الدرجة الثانية قيادة المركبات المدرجة في (الفئة ب) من الدرجة الاولى .

٢ - ويحول الترخيص من الدرجة الثالثة قيادة المركبات المدرجة في (الدرجة الثانية ، والفئة ب) من الدرجة الاولى .

لالتا : ويجوز لمكاتب الترخيص المختصة أن تصدر تراخيص قيادة خاصة بنوى العاهات البدنية ، وذلك وفقاً للشروط والاورضاع التي يحددها وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلي بقرار خاص يصدره في هذا الشأن بعد موافقة اللجنة الطبية .

مادة (٢٣)

يجوز اصدار تراخيص قيادة مؤقتة للتعليم ، وذلك وفق الشروط والاوزاع التي يقررها وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلي .

مادة (٢٤)

يقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك مصحوباً بثلاث صور شمسية حديثة للطالب وشهادة ميلاده الرسمية ان وجدت وشهادة الحالة الجنائية بشرط أن تكون صادرة خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ تقديم الطلب .

مادة (٢٥)

١ - لا يجوز اصدار تراخيص القيادة الا اذا توفرت في الطالب الشروط الآتية :

أ (الا تقل سنه عن ١٨ سنه ميلادية ، ويجوز بقرار من وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلي زيادة هذه السن بالنسبة لنوع أو أكثر من تراخيص القيادة وثبت السن بشهادة الميلاد الرسمية ، فاذا لم يكن تاريخ الميلاد معيناً بالسنوات في الشهادة اعتبر الطالب مولوداً في أول يوليه من سنة ولادته المبينة في الشهادة ، وفي حالة عدم وجود شهادة ميلاد يحدد السن بمعرفة لجنة طبية تشكل بقرار من وزير المواصلات وبالاتفاق مع وزير الصحة ويسند التحديد الى أول يوليه من السنة التي تقررها اللجنة .

ب (أن يكون لائقاً صحياً للقيادة ، ويثبت ذلك من الفحص الطبي الذي تجريه اللجنة الطبية المشار اليها في البند السابق ، وتحدد شروط اللياقة الصحية واجراءات اللجنة بقرار من وزير

المواصلات بالاتفاق مع وزيرى الداخلية والحكم المحلى والصحة .

(ج) الا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة اعتياد السكر أو جريمة مخدرات ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ويثبت ذلك بشهادة الحالة الجنائية .

(د) أن يحيد قيادة المركبة الآلية التي يطلب الترخيص له بقيادتها ويثبت ذلك من الامتحان الذي تجريه لجنة يصدر بتشكيلها وتنظيم اجراءاتها قرار من وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلى ، على أن يكون من اعضائها موظفنى من الادارة العامة للنقل ، وممثل لشرطة المرور .
٢ - ويحصل عن كل من تقدير السن والفحص الطبى رسم قدره خمسمائة مليم .

تجريم الترخيص

مادة (٢٦)

١ - يصدر ترخيص القيادة لجميع أنواع المركبات الآلية على النموذج الخاص الذى تعده وزارة المواصلات لهذا الغرض ويسرى لمدة ثلاث سنوات ويجدد بالشروط الآتية :-

(أ) أن يقدم طلب التجديد خلال الثلاثين يوماً السابقة على نهاية مدة الترخيص مصحوباً بشهادة الحالة الجنائية المشار اليها فى الفقرة (ب) من هذه المادة .

(ب) الا يكون قد صدر ضد طالب التجديد حكم لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ٢٥ ، وذلك كله ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ، ويثبت ذلك بشهادة الحالة الجنائية .

٢ - ولا يجوز تجديد الترخيص الا بعد تسوية المخالفات وسداد قيمة الغرامات الواجب اداؤها لمخالفة أحكام هذا القانون أو

اللوائح أو القرارات الصادرة بمقتضاه التي لم يكن قد تم الوفاء بها عملاً بحكم المادة ٥٦ من هذا القانون .

مادة (٢٧)

١ - يجوز إعادة الفحص الطبي على حاملي تراخيص القيادة كلما تبين للسلطات المختصة ان المرخص له قد فقد شرطاً من شروط اللياقة الصحية .

٢ - ويجب إعادة الفحص الطبي للمرخص لهم بقيادة أى مركبة آلية كل ست سنوات وذلك بالنسبة لحاملي تراخيص من الدرجتين الثانية والثالثة وفق قرار يصدر من وزير المواصلات ويسرى حكم هذه الفقرة بالنسبة الى المرخص لهم حالياً بعد انقضاء ستة سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

٣ - ويخطر مكتب الترخيص وشرطة المرور بنتيجة الفحص ، وعلى المكتب المذكور سحب الترخيص اذا ثبت أن المرخص له قد فقد شرطاً من شروط اللياقة الصحية .

مادة (٢٨)

يجوز منح تراخيص قيادة ليلية للحاصلين على تراخيص قيادة من السلطات الرسمية في البلاد الاجنبية ، وذلك وفقاً للشروط والاوزاع التي يقررها وزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلي .

مادة (٢٩)

١ - على المرخص له حمل الترخيص اثناء القيادة وتقديمه فوراً للشرطة ولموظفي الادارة العامة للنقل الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى وفقاً لحكم المادة ٥٩ من هذا القانون متى طلب منه ذلك .

٢ - وعليه أن يخطر مكتب الترخيص بتغيير محل اقامته وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .

الفصل الثالث

في قواعد المرور

مادة (٣٠)

لوزير الداخلية والحكم المحلي اصدار القرارات اللازمة لبيان أحكام وقواعد المرور وإشاراته وآدابه التي يجب على قائدى المركبات الآلية وغير الآلية والدراجات العادية والمشاة التزامها بما في ذلك الاحكام المبينة لاولوية المرور في الميادين وملتقى الطرق وكيفية تقدم مركبة آليه على أخرى تسير أمامها والاحكام الخاصة بالاضاءة وكيفية استعمال النور العاكس وجهاز التنبيه والحدود الدنيا والقصوى للسرعة في كل منطقة .

مادة (٣١)

يجب اتباع الاشارات والعلامات والقواعد التي تقررها أو تضعها شرطة المرور لتنظيم حركة المرور وسلامة الركاب والمشاة ، بما في ذلك قصر مرور أنواع معينة من المركبات الآلية أو غير الآلية أو الدراجات العادية على طرق أو جسور معينة أو اتجاه معين .

مادة (٣٢)

- ١ - على قائدى المركبات الآلية ووسائل النقل الأخرى التزام الجانب الايمن للطريق أثناء سيرهم .
٢ - ولا يجوز لهم السير أو الوقوف على جزء الطريق العام المخصص للمشاة ، وتعتبر الارصفة وجوانب الطرق والمسالك المجاورة له مخصصة للمشاة ما لم تقرر شرطة المرور ما يخالف ذلك .

مادة (٣٣)

- ١ - على قائدى المركبات الآلية ووسائل النقل الأخرى التخفيف من سرعتهم عند ملتقى الطرق أو تقاطعها مع خطوط السكك

الحديدية ، وذلك بالقدر اللازم لتمكينهم من تغيير الاتجاه
أو الوقوف متى اقتضى الامر .

وعليهم اعطاء الاشارة الدالة على جهة انحراف المركبة قبل تغيير اتجاهها
بمسافة كافية ، وأن يكون انحرافهم بالمركبة تدريجيا الى المكان الذى يريدون
الاتجاه اليه .

مادة (٣٤)

لا يجوز لقائدى المركبات الآلية ووسائل النقل الأخرى اختراق صفوف
الجنود أو تلاميذ المدارس أو الكشافة أو جنازة أو أى موكب آخر .

مادة (٣٥)

لا يجوز حمل ركاب أكثر من الحد الاقصى المقرر أو تجاوز الحد الاقصى
لوزن وارتفاع وعرض وحمولة سيارات نقل البضائع .

مادة (٣٦)

- ١ - على قائدى سيارات الاجرة والنقل والحافلات الوقوف أمام
اكشاك المرور بالطرق العامة للتفتيش على تراخيص القيادة
وتراخيص المركبات وعدد الركاب .
- ٢ - وعلى قائدى المركبات الآلية جميعها الوقوف كلما طلب منهم
رجال الشرطة ذلك .

مادة (٣٧)

يجب أن يكون لكل سيارة من سيارات النقل العام للركاب عند قيامها
برحلة تزيد على خمسمائة كيلو متر سائقان يحمل كل منهما رخصة قيادة
من الدرجة الثالثة ويجب أن يكون لكل سيارة نقل فى حالة قيادتها بمقطورة ،
سائق ومساعد ، ولايجوز للمساعد قيادة المركبة الا اذا كان حاصلًا على
تراخيص القيادة الممثلة .

مادة (٣٨)

يجب أن يعلن بوضوح وفي مكان ظاهر داخل كل سيارة أجرة أو حافلة للنقل العام للركاب عدد الركاب المصرح بنقلهم وتعريفه النقل المقررة .

مادة (٣٩)

١ - على قائد الحافلة مراعاة ما يلي :-

أ (الا يقف بالسيارة في غير المحطات التي تحددها شرطة المرور بالتشاور مع البلديات المختصة .

ب (أن يقف بالسيارة في جميع المحطات المقررة ما دام في السيارة مكان شاغر أو راكب يرغب في النزول .

ج (أن يقف بالسيارة الى جانب الرصيف والا يبدأ بالسير بها الا بعد التأكد من نزول و صعود الركاب .

د (عدم تغيير خط سير السيارة المحدد بترخيصها أو اختصاره الا بأذن من شرطة المرور .

٢ - وعلى قائد السيارة الحافلة ومحصلها البحث عن الاشياء التي تركت بالسيارة بعد انتهاء كل رحلة وتسليمها لاقرب مركز أو نقطة للشرطة خلال ٢٤ ساعة اذا لم يطالب بها اصحابها .

مادة (٤٠)

١ - لا يجوز لركاب الحافلة :-

أ (الوقوف داخل السيارة في غير الاحوال المسموح فيها بذلك .

ب (الوقوف على سلم السيارة .

ج (الركوب في السيارة اذا تكامل العدد المقرر لها .

د (الصعود أو النزول من السيارة أثناء سيرها .

هـ (حمل اشياء ينجم عن ملامستها أو رانحتها أو ضياعها حجمها ضرر أو مضايقة للركاب .

و (الصعود الى السيارة أو النزول منها من غير الباب المخصص لذلك .

٢ - يجب أن يكون لكل سيارة للنقل العام للركاب محصّل مرخص له من شرطه المرور بالمحافظة التي يقيم في دائرتها ويمنح الترخيص وفقاً للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية والحكم المحلي .

٣ - ولا يجوز للباعة المتجولين الدخول في الحافلات لعرض سلعهم على الركاب اثناء وقوف السيارة أو سيرها .

مادة (٤١)

لا يجوز لسيارات الركاب قطر أي مركبة أخرى بدون محرك الا بتصريح خاص بذلك من مكتب الترخيص .

مادة (٤٢)

لا يجوز نقل الموتي في غير السيارات المعدة لذلك الا بموافقة الشرطة .

مادة (٤٣)

١ - لا يجوز اجراء سباق لاي نوع من أنواع المركبات الآلية قبل الحصول على تصريح بذلك من وزارتي الداخلية والحكم المحلي والمواصلات .

٢ - ويكون المصريح له باجراء السباق مشولاً وحده دون الحكومة عما ينشأ عنه من ضرر له أو للجهات الحكومية أو للغير .

مادة (٤٤)

لا يجوز لشخص أن يكلف شخصاً آخر أو يسمح له بقيادة مركبة آلية دون أن يكون هذا الاخير حائزاً لترخيص قيادة هذه المركبة وفق أحكام هذا القانون .

مادة (٤٥)

جسدي

١ - على قائد المركبة الآلية أن يقف في الحال عندما يقع منه أي حادث من حوادث المرور سواء بالتصادم مع مركبة أخرى أو باصابته أي شخص من المارة أو اتلاف أي شيء من ممتلكات الغير ، وأن يعطى الاسم والعنوان الخاص به وبمالك المركبة كلما طلب منه ذلك وإذا نتج عن الحادث إصابة شخص وجب عليه حمل المصاب على وجه السرعة الى أقرب مستشفى أو مركز للاسعاف اذا وقع الحادث في مكان بعيد عن الجهة التي يمكن اسعافه فيها ولا توجد وسيلة غيره للاسعاف المصاب ، وعليه ابلاغ الحادث فوراً الى أقرب مركز أو نقطة للشرطة .

٢ - وعلى قائد المركبة الآلية ابلاغ أقرب مركز أو نقطة للشرطة بأي حادث للمركبات الأخرى يراها أثناء مروره على الطرق العامة .

مادة (٤٦)

جسدي

على مالك المركبة أن يدلي لرجال الشرطة أو النيابة العامة بناء على طلبها باسم وعنوان الشخص الذي كان يقود المركبة ومكان وجودها واسماء ركبائها ونوع حمولتها في وقت معين ، سواء كان القائد هو المالك أو أي شخص آخر مكلف أو مسموح له بقيادة المركبة ولا يجوز الامتناع عن اعطاء هذه البيانات أو اعطاء بيانات غير صحيحة .

شدة ، ٢٠ يوم شهراً

مادة (٤٧)

للنيابة العامة ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب شرطة المرور ، أن تأمر بسحب ترخيص كل قائد مركبة آلية يضبط أو يتهم بارتكاب إحدى الجنايات أو الجنح بالمركبة الآلية أو داخلها ، وذلك لمدة لا تتجاوز

ثلاثين يوماً وإذا رؤى سحب الترخيص مدة تزيد على ذلك يعرض الأمر على القاضي الجزئي المختص للنظر في مد الوقف ريثما يفصل في الدعوى .

مادة (٤٨)

١. الرخصة ادارية - يجوز أن تسحب رخصة القيادة ادارياً من الشخص الذي تتكرر مخالفته لاحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة بمقتضاه ، على أن يصدر بتحديد هذه الحالات ومدة سحب الرخصة في كل حالة، قرار من وزير الداخلية والحكم المحلي، وعلى أن لا تزيد مدة السحب عن سنة واحدة .
- ٢ - تتولى سحب الرخصة ادارياً شرطة المرور . ويمنع قائد المركبة طيلة مدة السحب من قيادة المركبات الآلية .

مادة (٤٩)

- ١ - مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٧٩ من القانون المدني ، لا يجوز لحارس الحيوان أن يترك حيواناً في حراسته واقفاً أو متجولاً على طريق عام أو بالقرب منه على نحو يسبب خطراً على المارة من الاشخاص أو المركبات .
- ٢ - وعلى من تكون في حراسته حيوانات مارة على الطريق العام في نفس اتجاهه أن يلتزم اقصى اليمين وأن يترك على يساره ممراً كافياً لمرور المركبات .
- ٣ - ولا يجوز لحارس الحيوانات أن يجتاز بها الطريق العام الا عند المواقع المحددة والمميزة باشارات خاصة تدل على جواز اجتياز الحيوانات عندها وفقاً لما تقرره شرطة المرور بالاتفاق مع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .
- ٤ - ولرجال الشرطة ضبط الحيوان الذي يتركه حارسه على الطريق العام مخالفاً لحكم هذه المادة ، وفي هذه الحالة يحفظ الحيوان

المضبوط في احدى الحضائر الخاصة للحيوانات على نفقة صاحبه لمدة اسبوع على الاكثر ، فاذا لم يحضر لاستلامه خلال هذه المدة جاز سعه بالمزاد العلني على نفقته ، وأودع الثمن بالخزينة العامة ، ولا يسلم الثمن الى صاحب الحيوان الا اذا صدر حكم بعدم ادانته وبعد استقطاع نفقات حفظ الحيوان أو رعيه طيلة تلك المدة .

وتنظم اجراءات الحفظ والبيع بقرار من المحافظ المختص .

مادة (٥٠)

- ١ - تنظم بلوائح تصدرها البلدية ذات الشأن القواعد والاحكام الخاصة بتسيير العربات التي تجر باليد أو تجرها الحيوانات .
- ٢ - لا يجوز تسيير العربات المشار اليها في الفقرة السابقة على الطرق العامة اذا كان في تركيبها أو حملتها ما يضر بسطح الطريق أو يسبب عرقلة المرور أو خطراً على المارة .
- ٣ - لا يجوز استعمال العربات التي تجرها الحيوانات في نقل الركاب بالاجر الا بعد الحصول على ترخيص لذلك من البلدية المختصة .

مادة (٥١)

- ١ - يجب أن تتوافر في العربات والدراجات العادية التي تسيير على الطرق العامة شروط المتانة والامن التي يقررها وزير المواصلات بما في ذلك النور الامامي والخلفي والمنبه والفرامل ولا يجوز استعمالها في غير الاغراض المخصصة لها .
- ٢ - ولرجال شرطة المرور ضبط وايقاف أى عربة أو دراجة عادية تسيير على الطرق العامة مخالفة لاحكام الفقرة السابقة ولرجال الشرطة مصادرة واتلاف المضبوط كل ما كانت العربة أو الدراجة غير قابلة للاصلاح .

٣ - في خفض: ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون كل من قاد عربة أو دراجة عادية مخالفاً حكماً من الاحكام واللوائح الصادرة بمقتضاه ، وتتبع في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا القانون مع مراعاة خفض قيمة العقوبة المنصوص عليها الى النصف .

الفصل الرابع

في العقوبات

مادة (٥٢)

→
مستورد حسب
من جج من جج

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل على عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من خالف أحكام المواد ٣ و ٥ و ١٤ و ١٩ و ٢١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٦٤ من هذا القانون .

٢ - كل من استعمل مركبة آلية في غير الغرض الذي رخصت من أجله .

٣ - كل من قاد مركبة آلية بعد سحب ترخيصها أو ترخيص القيادة منه .

٤ - كل من سرق أياً من الاشارات أو علامات المرور التي تضعها شرطة المرور وفقاً للمادة ٣١ أو تعمد تغيير مكانها أو اخفائها أو تشويهها أو اتلافها .

٥ - كل قائد مركبة آلية استعمل الاضواء المبهرة للبصر في مواجهة أى مركبة قادمة من الاتجاه المضاد .

٦ - كل من قاد مركبة آلية بسرعة تزيد على الحد المقرر . تجاوز السرعة

القيادة في حالة سكر أو
تخدير

مادة (٥٣)

- ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من قاد مركبة آلية أو عربة أو دراجة عادية وهو في حالة سكر أو تخدير فضلاً عن الحكم عليه بسحب ترخيص القيادة مدة تحدد في الحكم بحيث لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ٤ سنوات وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة (٤٧) .
- ٢ - يحكم على من يدان بجريمة القتل الخطأ بمركبة آلية فضلاً عن العقوبة المقررة ، بسحب ترخيص القيادة لمدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات .
- ٣ - تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة في حالة العود .

مادة (٥٤)

- ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام المادة (٤٩) من هذا القانون .

مادة (٥٥)

مماثلة

- ١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز عشرين جنيهاً كل من سمح بوجود ركاب على أى جزء خارجى من المركبة الآلية .

مماثلة

- ٢ - فيما عدا ما نص عليه في الأحكام السابقة من هذا القانون يعاقب عدم تديد ترخيص المركبة كل من تأخر في تجديد ترخيص المركبة أو ترخيص القيادة ~ ~ ~ القيادة أو خالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة بمقتضاه أو الاشارات أو العلامات أو القواعد التى تقررها شرطة المرور طبقاً لنص المادة ٣١ من هذا القانون ، بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات وذلك ما لم تنص اللوائح والقرارات على عقوبة أقل .

- ٣ - ولشرطة المرور ازالة اسباب المخالفات التي تعرقل المرور،
وذلك بالطريق الادارى وعلى نفقة المخالف .

مادة (٥٦)

- ١ - مع مراعاة حكم المادة ٥٣ يجوز عند الأداة الحكم بسحب
ترخيص القيادة مدة لا تجاوز سنة .
- ٢ - $\frac{5}{100}$ واستثناء من أحكام المادتين ١١٠ ، ١١١ من قانون العقوبات
يجوز الصلح في المخالفات المنصوص عليها في المادة ٥٥ فقرة
٢ وفي هذه الحالة يجب على المتهم دفع مبلغ جنهين وتسقط
المخالفة بدفع المبلغ خلال عشرة أيام من يوم عرض الصلح
عليه .
- ٣ - ويجوز لوزير الداخلية والحكم المحلى اصدار قرار بتنظيم
اجراءات دفع وتحصيل الغرامات .

مادة (٥٧)

- ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القوانين الأخرى يكون مالك المركبة
الآلية مسئولاً عن سداد الغرامات المالية الواجب اداؤها لمخالفة
أحكام هذا القانون واللوائح أو القرارات الصادرة بمقتضاه
أيا كان قائد المركبة .
- ٢ - وللمالك حق الرجوع على مرتكب المخالفة بقيمة الغرامات المالية
التي يؤديها وفق حكم هذه المادة .

مادة (٥٨)

- إذا ترتب على أية مخالفة لأحكام هذا القانون الحاق تلف بطريق عام

أو جسر أو إشارة للمرور أو إشارة للمسافة أو عمود أو اسلاك الكهرباء أو خط انابيب أو عمود أو اسلاك البرق والهاتف أو أى تركيب آخر من أى نوع مثبت أو مقام على أو بقرب طريق عام ويكون فى عهدة جهة حكومية أو سلطة محلية فالجهة أو السلطة المذكورة اصلاح التلف واسترداد النفقات الفعلية من مالك المركبة التى سببت التلف ، وللمالك حق الرجوع على مرتكب المخالفة بالنفقات التى يؤديها وفق هذه المادة .

مادة (٥٩) عامة

يكون لموظفى الادارة العامة للنقل الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير المواصلات ورجال الشرطة ايا كانت رتبهم صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه .

الفصل الخامس

أحكام عامة وختامية

مادة (٦٠)

- تعفى الجهات الآتية من الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون :
- ١ - الحكومة والقوات المسلحة والهيئات والمؤسسات العامة .
 - ٢ - البعثات الدبلوماسية والتنصلية الأجنبية المعتمدة فى الجمهورية العربية الليبية بشرط المعاملة بالمثل .
 - ٣ - جمعيات الاسعاف والحلال الأحمر الليبية ، أو أى جمعية أو جهة أخرى يقرر مجلس الوزراء اعفاءها .

مادة (٦١)

لا تسرى أحكام الفصل الأول من هذا القانون على المركبات الآتية

التابعة للقوات المسلحة وتتولى الجهات المختصة التابعة لها اصدار تراخيص قيادة للعسكريين الذين يعهد اليهم بقيادة المركبات الآلية التي تستخدمها القوات المذكورة ، وذلك وفقاً للشروط ، والأوضاع التي يقررها وزير الدفاع بالاتفاق مع وزيرى المواصلات والداخلية والحكم المحلى .

ويعنى حاملوا هذه التراخيص ، عند تقديمهم طلبات للحصول على تراخيص قيادة للمركبات الآلية المدنية ، من الامتحان المنصوص عليه في المادة ٢٥ فقرة (١) (د) من هذا القانون ، ويمنحون تراخيص القيادة المدنية المعادلة التراخيص القيادة العسكرية التي يحملونها، على أن يصدر بتنظيم تحديد هذه المعادلة قرار من وزير المواصلات بالاتفاق مع وزيرى الدفاع والداخلية والحكم المحلى .

مادة (٦٢)

مع مراعاة أى اتفاق دولى تكون الجمهورية العربية الليبية طرفاً فيه تعتمد بالنسبة للمركبات الآلية الداخلة الى الجمهورية العربية الليبية من الخارج تراخيص المركبات والقيادة الصادرة من السلطات الرسمية الأجنبية وذلك لمدة ثلاثة اشهر .

مادة (٦٣)

لصاحب الشأن أن يطلب منحه صورة بدل فاقد من الترخيص في حالة فقدته أو تلفه بشرط اداء رسم قدره (٢٥٠) مليماً .

مادة (٦٤)

لا يجوز لشخص قيادة سيارة أجرة الا اذا أشر مكتب الترخيص على ترخيص القيادة بما يفيد ذلك ، ويشترط للحصول على هذه التأشيرة ، الا يكون الطالب قد حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة (٦٥)

على مكتب الترخيص المختص أن يحظر قسم المرور بالمحافظة بجميع تراخيص المركبات والقيادة التي يصدرها وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اصدارها .

مادة (٦٦)

لوزير المواصلات بالاتفاق مع وزير الداخلية والحكم المحلي اصدار القرارات المنظمة لعمل وكالات نقل البضائع والركاب بالسيارات .

مادة (٦٧)

لوزير الداخلية والحكم المحلي اصدار القرارات التنظيمية لتقييد منح رخص البناء في بعض المناطق والشوارع في عواصم المحافظات بشرط يوجب تخصيص اماكن لا يواء السيارات في تلك الأبنية ويعاقب على مخالفة أحكام هذه القرارات بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه فضلا عن ازالة اسباب المخالفة بالطريق الادارى وعلى نفقة المخالف .

مادة (٦٨)

يسمح لاصحاب المركبات الصادر بشأنها تراخيص نافذة من نوع سيارة تحت الطلب بالاستمرار في استعمال هذه المركبات لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن تسرى بشأنها خلال هذه المدة أحكام الفصل الأول من القانون .

ويجوز لهم خلال المدة المذكورة وبعد موافقة وزارة المواصلات والبلدية المختصة أن يعدلوا الغرض من استعمالها الى سيارات أجرة بشرط أن يستوفوا الشروط القانونية اللازمة لذلك .

مادة (٦٩)

لبلدية المختصة أن تضع نظاماً لوقوف المركبات الآلية في الشوارع والميادين العامة وان تحدد رسماً مقابل ذلك بلائحة من المجلس البلدى بعد التشاور مع شرطة المرور .

مادة (٧٠)

استثناء من احكام المادة ١٥ من هذا القانون يكون تجديد تراخيص المركبات النافذة وقت بدء العمل بهذا القانون في بحر مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها وتحتسب مدة سنة الترخيص لكل من هذه المركبات اعتباراً من تاريخ هذا التجديد على أن يدفع المرخص له رسماً عن المدة ما بين قيامه بتجديد الترخيص وانتهاء الترخيص السابق يحتسب على أساس ١٢ من الرسم المقرر عن كل شهر ، وعلى أن تحتسب اجزاء الشهر شهراً كاملاً لهذا الغرض .

مادة (٧١)

يستمر العمل بالتراخيص النافذة المفعول الصادرة وفقاً لأحكام القانون السابق وذلك الى حين انتهاء مدتها ، على أن يكون تجديدها بعد ذلك وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٧٢)

غاي :

يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ م في شأن المرور على الطرق العامة والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ م والقانون الصادر في ٧ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ الموافق ١٥ يونيه ١٩٦٧ م بتعديل بعض أحكامه ، وتبني اللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاها نافذة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن يصدر ما يعدها أو يلغونها أو يحل محلها .

مادة (٧٣)

على وزيرى المواصلات والداخلىة والحكم المحلى ، كل فىما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

العقيد / معمر القذافى

رئيس مجلس الوزراء

الرائد / الخويلدى الحميدى

وزير الداخلىة والحكم المحلى

الرائد / مختار القروى

وزير المواصلات

صدر فى ٢٧ محرم ١٣٩١ هـ

الموافق ٢٤ مارس ١٩٧١ م